



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

Rese. Reyam Hamza
Raheem Haider

Dr. Nahla Abdullah Al-
Waili

Wasit University/
College of Education
for Human Scienc

Email:

std20222023.rraheem@uowasit.edu.iq
nallwaili@uowasit.edu.iq

Keywords:

Methods ,
Interpretation ,
expression , division,
derivation.



Article info

Article history:

Received 10.Jan.2025

Accepted 5.Feb.2025

Published 10.Aug. 2025



Methods of linguistic interpretation according to Ibn Faris in his book Al-Sahibi

A B S T R A C T

Ibn Faris demonstrated exceptional skill in interpreting linguistic issues in his book Al-Sahibi fi Fiqh Al-Lugha Al-Arabiya wa Masa'iliha wa Sunan Al-Arab fi Kalamiha. He employed a variety of interpretative methods, enabling him to present ideas with precision and comprehensiveness. He excelled in utilizing diverse approaches to explain linguistic topics in a distinctive and remarkable manner.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol60.Iss1.4227>

طرائق التفسير اللغوي عند ابن فارس في كتابه الصحابي

الباحثة: ريام حمزه رحيم حيدر أ.د نهلة عبد الله خلف الوائلي

جامعة واسط - كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص :

استطاع ابن فارس أن يظهر براعة خاصة في تفسير المسائل اللغوية في كتابه، (الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها)، إذ تنوع في أساليبه التفسيرية، وتمكن من توضيح الأفكار بدقة وشمولية، وتميز بقدرته على استعمال طرق مختلفة لتفسير المواضيع اللغوية بأسلوب فريد.

الكلمات المفتاحية: الطرائق، التفسير، التعبير، التقسيم، الاشتقاق

المقدمة

طرائق التفسير اللغوي: هي الأساليب والمناهج والاجراءات التي يعتمدها العلماء في تفسير معاني الالفاظ والنص اللغوي ، فهي وسيلة لفهم النصوص بشكل أعمق، وتتووع الطرق بناءً على الأهداف المرجوة من التفسير، ويجب على المفسر أن يكون على معرفة تامة بقواعد اللغة العربية وأصولها ودلالاتها ، وفي الفرق بين التفسير وقواعد التفسير، قيل : " قواعد التفسير هي تلك الضوابط والكليات التي تُلتزم كي توصل بواسطتها إلى المعنى المراد ، أما التفسير فهو إيضاح المعاني وشرحها المبني على تلك الأصول والضوابط المسماة بالقواعد " (خالد السبت ، ٣٣). وتجدر الإشارة إلى أن ابن فارس جعل المعنى والتفسير والتأويل من المقاصد المتقاربة للتعبير عن الأشياء ، وعقد باب في الصحابي بعنوان : (باب معاني ألفاظ العبارات التي يعبر بها عن الأشياء) ، قال: " ومرجعها إلى ثلاثة وهي: المعنى، والتفسير، والتأويل، وهي وإن اختلفت فإن المقاصد بها متقاربة " (ابن فارس ، ٢٠٠٥ ، ١٤٤) .

طرائق التفسير عند ابن فارس :

سعى ابن فارس في كتابه الصحابي إلى تقديم تفسير لغوي شامل معتمداً على أسس علمية وتحليلية دقيقة ، وسنحاول توضيح هذه الطرائق:

أولاً- التفسير بالقرآن الكريم:

أعتمد ابن فارس كثيراً على الآيات القرآنية في التحليل اللغوي والاحتجاج وذلك لأنّ ؛ اللغة العربية أضحت بنزول القرآن الكريم سيدة اللغات لا تدانيها لغة في الحسن والشرف والفضل (ينظر: نهلة الوائلي، ٢٠١١، ١) وإن أكثر ما استشهد به هو النصوص القرآنية التي بلغت نحو الستمائة آية، وهذا يدلّ على كثرة تفسيره بالقرآن فهو استخدم التفسير بالقرآن الكريم كوسيلة للفهم وتحليل اللغة وأصولها، وكذلك ليستدل بمسألة ما أو لتوضيح معنى محدد والشواهد القرآنية بالنسبة له ليست نصّاً دينياً لا غير، بل مصدر لغوي، إذ وضح العديد من المسائل اللغوية بالقرآن الكريم، وسندكر منها :

- ١- قال ابن فارس: " إن لغة العرب توقيف ، ودليل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٦) ، بيّن ابن فارس مسألة توقيفية اللغة بالآية الكريمة ، حينما وصف لغة العرب أنها توقيف .
- ٢- قال ابن فارس : " إن الخطّ توقيف ، وذلك لظاهر قوله عز وجل: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ، أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥]، وقال جل ثناؤه: ﴿بِالنَّوْءِ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١] " (ابن فارس، ٢٠٠٥ ، ١٩)، فأشار ابن فارس إلى أنّ الخط توقيف عن طريق الآيتين الكريمتين، وكذلك استدللّ به الطبري في تفسيره بهذه الآيات (الطبري، ٢٤/٥٢٢) .

- ٣- قال ابن فارس : " انه ليس في كتاب الله تبارك وتعالى شيء بغير لغة العرب- فلقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤] ... وقال الله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ٤٩] " (ابن فارس ، ٤٨، ٢٠٠٥، ٤٩) ، فبيّن ابن فارس مسألة نزول القرآن الكريم عربياً بالآيات السابقة .

- ٤- في باب (مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله)، قال : " واضح الكلام ، فالذي يفهمه كلّ سامع عرف ظاهر كلام العرب ... وكما جاء في كتاب الله جل ثناؤه من قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدُ وَالْحُمُ الْخَنِزِيرُ﴾ [المائدة: ٣] " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٧٤) ، ففسر الكلام الواضح بالقرآن الكريم ، ثم عرف المشكل قائلاً : " فأما المشكل لغرابته لفظه ... ومنه في كتاب الله جل ثناؤه : ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] ، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] ، ﴿وَسَيِّدًا وَخَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩] ، ﴿وَتُبْرِيءُ الْأَكْمَةَ﴾ [المائدة: ١١٠] وغيره مما صنّف علماؤنا فيه كتب غريب القرآن" (ينظر

ابن فارس، ٢٠٠٥، ٧٥). فبعد أن عرّف ابن فارس الكلام الواضح الذي يفهمه كل سامع عارف لغة العرب انتقل للمشكل الذي يأتيه الأشكال لغرابية لفظه وفسر ذلك بالآيات القرآنية.

٥- في الأبواب الفرعية المتعلقة باباب (الكلام في حروف المعنى)، باب (ألا)، قال ابن فارس: " (ألا) افتتاح كلام ، وقد قيل: إن (الهمزة) للتنبية ، و(لا) نفي لدعوى " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٨٨)، وفسر ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة : ١١-١٢]، والشاهد في (ألا) إِنَّهُمْ هُمْ الْمُفْسِدُونَ، معناه: "هم المفسدون أنفسهم بالكفر، والناس بالتعويق عن الإيمان، ولكن لا يشعرون لا يعلمون أنهم مفسدون ؛ لأنهم يظنون أن الذي هم عليه من إبطان الكفر صلاحٌ " (الواحي، ١٩٩٤، ٨٩/١)، والمتفق أن (ألا) كلمة يستفتح بها الخطاب (الجرجاني، ٢٠٠١، ٢٣٢، وينظر: الهمذاني، ٢٠٠٦، ١٥٨/١) ، وقال الكسائي : " وهي تنبيه ، ويكون بعدها أمر أو نهي أو إخبار، نحو قولك: (ألا قم) (ألا لا تقم) (ألا إن زيدا قد قام) (الواحي، ١٤٣٠، ١٥٨ /٢). وعند ابن فارس جاءت (الهمزة) تنبيه للمخاطب ، و(لا) نفي للإصلاح عنهم (ينظر: ابن فارس ٢٠٠٥، ١٨٨). وكثيرة هي المسائل التي فسر ابن فارس بها بكتاب الله عز وجل .

ثانياً: التفسير بالحديث النبوي الشريف :

عمد ابن فارس إلى الأحاديث النبوية الشريفة كأحد المصادر في توضيح معاني المفردات وفي تفسير المسائل اللغوية المختلفة، فأعتمد على الأحاديث كأدلة لغوية وشواهد لتأكيد تفسيراته اللغوية، وبالنسبة لطرائق احتجازه للأحاديث في الصحابي، فقد كانت محدودة مقارنة بتفسيره بالقرآن، فبلغت الأحاديث في كتاب الصحابي إلى ما يقارب خمسة وعشرين حديثاً (ينظر: ابن فارس ، ٢٠٠٥ ، ٧٤ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٨، ٧٥ ، ٧٨، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٥٥ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٣٣٠ ، ٣٦٠ ، ٤٦٠ ، ٤٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٠)، ومنها :

١- في باب (مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله) الذي ذكرناه ضمن التفسير بالقرآن الكريم، يعرف ابن فارس الكلام الواضح: الذي يفهمه كل سامع عارف بظاهر كلام العرب (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥ ، ٧٤) ، وفسر بالآيات الكريمة والشعر، والأحاديث، نحو قول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- : " إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ " (مسلم بن الحجاج، ٢٣٣/١، وينظر: ابن خزيمة، ٥٢/١) ، هذا بالنسبة لواضح الكلام .

٢- في الباب السابق: (مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله)، عرّف ابن فارس مشكل الكلام: هو الذي يأتيه الإشكال من غرابية لفظه (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥ ، ٧٥)، وفسر بحديث للرسول، قال : _ صلى الله عليه وآله وسلم_ : " عَلَى النَّبِيِّ شَاةٌ ، وَالنَّبِيْمَةُ لِصَاحِبِهَا، وَفِي الشُّبُوبِ الخُمْسُ لَا خِلَاطَ وَلَا وِرَاطَ وَلَا شِنَاقَ وَلَا شِغَارَ مِنْ أَجْبَى فَقَدِ أَرَبَى " (القاسم بن سلام، ١٩٦٤ ، ٢٦٨/١، وينظر ابن فارس، ٢٠٠٥ ، ٧٥).

٣- في باب (آخر من الأسماء) ، نقل ابن فارس الألفاظ المكروهة في الإسلام فقال: " ومما كره في الإسلام من الألفاظ ، قول القائل (حَبَبْتُ نفسي) " (ابن فارس ، ٢٠٠٥ ، ١١٠). ثم استدل بقول الرسول _صلى الله عليه وآله وسلم_ : " لَا يُقُولَنَّ أَحَدُكُمْ حَبَبْتُ نَفْسِي " (البخاري، ١٤٢٢هـ، ٤١/٨، وينظر: القاسم بن سلام، ١٩٦٤هـ، ٢٣٠/٤)

٤- في باب الحروف، باب(اللام) ، تكون اللام بمعنى (بعد) (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥ ، ١٥٥) ، استدل ابن فارس بقول الرسول: _ صلى الله عليه وآله وسلم_ "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته" (البخاري، ١٤٢٢هـ، ٢٧/٣، وينظر: مسلم بن الحجاج، ٧٦٢/٢) ، والمعنى أي بعد رؤيته.

٥- في الأبواب الفرعية المتعلقة باباب (الكلام في حروف المعنى) ، باب (بيد) ، نقل لنا ابن فارس أن (بيد) بمعنى (غير) (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥ ، ٢١٩) ، ثم فسر بحديث الرسول _صلى الله عليه وآله وسلم_ " نحن الأخرؤن

السابقون يوم القيامة، بيّد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا و أوتيناها من بعدهم" (مسلم بن الحجاج، ٥٨٦/٢، وينظر: البخاري، ١٤٢٢هـ، ٢/٢).

ثالثاً: التفسير بالأصل الاشتقائي :

الكلمة الواحدة تعود إلى أصل واحد(محمد خلاطي، ٢٠١٨، ٢٢) وابن فارس كان يؤمن أنّ لكل كلمة أصل اشتقائي يعود إليه، ومعرفة هذا الأصل يساعد في فهم الكلمة، وقد أكثر من استعمال هذا النوع في كتابه (مقاييس اللغة)، الذي يؤثّر فيه الكلمات العربية إلى أصولها المشتركة، فيقسم الأصول اللغوية إلى ثلاثية ورباعية مع تصنيف الكلمات بحسب أصولها الاشتقاقية، فالمقاييس معجم يُسلط الضوء على دراسة وتحليل الكلمات وتفسيرها من خلال جذرها الاشتقائي، أما ما يهمننا فهو كتاب صاحبني، وهو كتاب لغوي شامل يهتم بسنن العرب وقواعدها، ولكن وجود تركيز أكبر على الأصل الاشتقائي في المقاييس لا يعني أنّ ابن فارس يغفل تماماً عن هذا التفسير في صاحبني لكنه يوظفه بشكل يناسب غاية تأليف الكتاب وطبيعته، وسنوضح هذا بالتفصيل:

١- في تفسير الأصل الاشتقائي في الباب الثاني عشر (باب القول على لغة العرب هل لها قياس؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض): هذا الباب عقده ابن فارس بصيغة الاستفهام، وسيجيب عن هذا فيقول: " أجمع أهل اللغة- إلا من شذّ عنهم- أن لغة العرب قياساً ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض" (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٦٢، وينظر: السيوطي: ١/ ٢٧٤) ، ينقل أهل اللغة أجمعوا على أن لغة العرب قياس، ثم يذكر لنا مثالين ، الأول : جنّ مشتقة من الاجتنان ، والجيم والنون أصل واحد تدلان على الستر والتستر (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٦٢، وينظر: ابن فارس، ١٩٧٩، ١ / ٤٢١)، والثاني: الإنس: من الظهور، ويقولون أنست الشيء أبصرته(ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٦٢) . وفي المقاييس قال ابن فارس: " أنس: الهمزة والنون والسين أصلٌ واحدٌ، وهو ظهور الشّيء، وكلُّ شَيْءٍ خالف طريقة التّوحُّش، قالوا: الإنسُ خِلافُ الجِنِّ، وسموا لظهورهم " (ابن فارس، ١٩٧٩، ١ / ١٤٥) .

٢- في موضوع (أجناس الكلام) قام ابن فارس بتقسيم الأسماء الخمسة إلى عدة أنواع وفي النوع الثالث وهو(المشتق) أشار إلى أمثلة، كقولنا : كاتب مشتق من الكتابة، والمشتق على وجهين، أما مبنياً على فعل، كقولنا كتب فهو كاتب، وأما أن يكون غير مبنياً على فعل، كالرحمن فالرحمن مشتق من الرحمة لكنه غير مبني من رَجَمَ (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٠١).

٣- وفي باب (القول على الاسم من أي شيء أخذ): هذا الباب عقده ابن فارس لبيان اشتقاق الاسم من أين أخذ ومن أين اشتق ؟ ذكر لنا أن الأسماء هي سماتٌ تدل على مسميات، ليعرف بها خطاب المخاطب، وهذا الكلام يُحتمل أن يكون على وجهين: فالوجه الأول، مرادهم الاسم علامة تدل على مسميات ، والوجه الثاني ، مرادهم الاسم مشتق من (السمة)، وفي الوجه الثاني آراء نقلها ابن فارس(ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٠٤-١٠٥) .

٤- وفي باب زيادات الأسماء: الذي ذكره من سنن العرب ، فالزيادة في حروف الأسماء تكون أما للمبالغة وأما للتشويه والتقبيح ، وفي بيان وجه زيادة الحروف ومن الكلمات التي زيدت فيها الحروف للتقبيح والتشويه، كلمة (طرماح) وهذه الكلمة زيدت فيها الميم والالف، وأصلها من (الطرح) ومعناه البعد، فطرماح مشتقة أو كلمة أصلها طرح (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٢٧).

٥- ومن الأبواب الفرعية المتعلقة بباب(الكلام في حروف المعنى) هو باب (بيناً وبينما): فهذين اللفظين ، ظرفا زمان وقول ابن فارس زمان غير محدود، أي ظرفا زمان مبهم، وما يهمننا اشتقاقهما، واشتقاق هذين اللفظين من قولنا: (بيني وبينه قيدٌ كذا) أي بيني وبينه قدر كذا، من الأزمنة والأوقات، ولم يسمي ذلك ولم يعينه ؛ لأنه ليس محدوداً(ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٢٢٠).

رابعاً : التفسير بالتقسيم :

لاحظنا أنّ ابن فارس استعمل التفسير بالتقسيم في عدة مواضع، إذ قسم المفردات أو المفاهيم إلى فئات أو أقسام مختلفة، ومن ثم عمد إلى تفسير كلّ قسم على حدة، مع توضيح الفروق والخصائص بين هذه الأقسام، وعلى سبيل المثال، قد قام بتقسيم الكلمات المتشابهة في أصلها إلى أقسام بناءً على اختلاف معانيها أو استعمالها في اللغة العربية، ومن ثم يشرح كيفية ارتباط كل قسم بالآخر ويوضح الفرق بينها من حيث الدلالة أو الأستعمال في السياق اللغوي، ومنها :

١- في مقدمة الكتاب، أشار ابن فارس إلى تقسيم علم اللغة عند العرب إلى قسمين رئيسيين، قائلاً: " إنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً: أمّا الفرعُ فمعرفة الأسماء والصفات ... وأمّا الأصلُ فالقولُ على موضوع اللغة وأوليئها ومنشئها، ثمّ على رسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الأفتنان تحقيقاً ومجازاً " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٣)،

٢- في باب (القول في حقيقة الكلام) : يقسم ابن فارس المهمل على ثلاثة أضرب، وينقل لنا قول بعض فقهاء بغداد، أنهم قسموا الكلام على ضربين: مهمل ومستعمل، والمهمل هو الذي لم يوضع للفائدة والمستعمل الذي وضع للفائدة (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٩٢) وقال ابن فارس بأن هذا التقسيم غير صحيح، لأن المهمل على ضربين: " ضربٌ لا يجوز انتلاف حروفه في كلام العرب بنّته، وذلك كجيم تؤولُ مع كاف أو كاف تقدّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٩٢) والضرب الثاني، قال فيه : " الضرب الآخر ما يجوز تألّف حروفه لكن العرب لم تُقلّ عَلَيّه، وذلك كإرادة مريد أن يقول:(عضخ) فهذا يجوز تألّفه وليس بالنافر، ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة:(خضع) لكن العرب لم تقلّ عضخ، فهذان ضربا المهمل " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٩٢). ويضيف أيضاً نوع آخر وهو الضرب الثالث: " وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلّق أو الأطباق حرف " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٩٢-٩٣) وبعدها يذكر ابن فارس المهمل على ثلاثة أنواع وإي واحد من هذه الأنواع لا يصح أن يسمى كلاماً لأن الكلام لا بد أن يكون مسموعاً مفهوماً، وأما المهمل فهو مسموع غير مفهوم وبهذا لا يكون المهمل من الكلام لأنه غير مفهوم، "وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام وإنما ذكروه في الأبنية المهملة التي لم تقلّ عليها العرب " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٩٣).

٣- في (باب أقسام الكلام): أورد ابن فارس إجماع العلماء على تقسيم الكلام إلى ثلاثة أنواع : الاسم ، الفعل ، الحرف (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٩٤).

٤- وفي باب (أجناس الأسماء) : نقل ابن فارس قول بعض أهل العلم الذين قسموا الأسماء الخمسة (أنواع الأسماء) إلى : اسم فارق ، واسم مفارق، واسم مشتق، واسم مضاف ، واسم مقتضى، ثم شرع بالتعريف والتمثيل لكل نوع، فمثلاً الاسم الفارق عندما نقول رجل و فرس، فذات الفرس تختلف وتفترق عن ذات الرجل، والمفارق كقولك طفل، فهذا الاسم يفارق الانسان إذا كبر ويزول عنه ، وهنا الفرق بين النوع الأول والثاني، الأول لازم له لا يفارق والثاني زائل مفارق ، ثم النوع الثالث المشتق: كاتب مشتق من الكتابة ، والمشتق على وجهين ، أما مبنياً على فعل ككاتب، وأما أن يكون غير مبنياً على فعل، كالرحمن، فالرحمن مشتق من الرحمة لكنه غير مبنى من رحم، والنوع الرابع المضاف ك(كلّ ، بعض) فإن التنوين فيهما تنوين عوض عن كلمة، والنوع الخامس، هو المُقتضى، وهو كل اسم مذكور يقتضي غيره الأخ يقتضي اخ آخر والشريك يقتضي شريك آخر والخصم يقتضي خصم آخر وهكذا (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٠١-١٠٢) وفي الباب نفسه، ذكر ابن فارس تقسيماً آخر عند بعض الفقهاء، الذين قالوا: "أسماء الأعيان خمسة: (اسم لازم) و(اسم مفارق) و(اسم مُشْتَقٌّ) و(اسم مضاف) و(اسم مُشَبَّهٌ) " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٠٢)، ثم بعد التقسيم ، يمثل لهذه الأنواع كما فعل مع التقسيم الأول.

٥- ضمن (باب الحروف، في موضوع الالف المبتدأ بها) ينقل بها ابن فارس لنا تقسيم أهل العربية للألف، فهي: الف أصل وألف وصل وألف قطع وألف استفهام وألف المخبر عن نفسه (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٣٢).
خامساً : التفسير بأقوال ابن فارس :

هذه السمة من سمات ابن فارس ونلاحظها في عرض مسائله ، وذلك أنه يأتي بكلمة (قال ومشتقاتها) لبيان المراد من الأمر ، وقد ورد ذلك في الصحابي عشرون مرة (ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٦، ٢٣، ٣٦، ٤٤، ٤٨، ٥٣، ٥٥، ٦٠، ٦٢، ١٠١، ١٠٢، ١١٧، ١٢١، ١٢٨، ١٧٠، ١٧٢، ٢١٣، ٣١٨، ٣٣١، ٤٧٩) ، وأحياناً يصرح بذكر اسمه قائلاً (يقول احمد ابن فارس) وقد ورد ذلك في الصحابي (ثمان مرات) ، فقد أشار إلى نفسه بذكر اسمه الكامل في مقدمة كتابه ، وفي مواضع متعددة ، وسنعرض ذلك :

أ. التفسير بكلمة (أقول ومشتقاتها): يلجأ ابن فارس لعرض المسائل اللغوية، وذلك بالتصريح ب(أقول) ومن هذه المواضع:

١- في أول أبواب الصحابي، (باب القول على لغة العرب أتوقيف أم اصطلاح) : وأشرنا لهذا الباب في عدة مواضع سابقة ، يبتدأ ابن فارس الباب مفسراً أصل اللغة ، بقوله : " أقول : إن لغة العرب توقيف " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٦) ثم بعد أن فسر بقوله يستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] .

٢- في باب (القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية): الذي عقده ابن فارس لبيان حاجة الفقهاء والمفتين للغة العربية وكيف استعمل اللغة العربية (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٥٥، وينظر: ابن فارس، ١٩٨٣، ٢٣) ، وفي مقدمة الكتاب أشار إلى أهمية لغة العرب وعل ذلك قائلاً ؛ " لأن بها يُعلم خطاب القرآن والسنة ،وعليها يُعول أهل النظر والفتيا " (ابن فارس ، ٢٠٠٥، ١٣) . ووضح لنا حاجة الفقهاء للغة العربية بقوله : " أقول : إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناء بأحد منهم عنه " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٥٥). ومعنى كلامه أن يقول كل من يطلب فهم القرآن والسنة وكذلك الإفتاء ، يجب عليه تعلم العربية ، ويعل ذلك بسبب نزول القرآن الكريم بلغة العرب وأن الرسول _صلى الله عليه وآله وسلم_ عربي تكلم العربية ، فلزم على الطالب أن يتعلمها ، ولا يمكن الوصول إلى معاني الكتاب والسنة إلا بفقه العربية ومعرفة أسرارها ، وهذا لا يعني أنه ملزم بكل ما قالته العرب ؛ لأن هذا لا يستطيعه أحد ولا يحيط بلغة العرب إلا نبي (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٥٥، ومثله ٣٥)، وقال الشافعي : " ولسان العرب: أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي " (الشافعي، ١٩٣٨، ٤٢) . ثم يتساءل ابن فارس، فيقول : ولسنا نقول إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكل ما حاطته العرب ؛ لأن ذلك غير مقدور عليه ، فما الواجب الذي يعنيه ابن فارس؟

يقول الواجب هو العلم بأصول اللغة وسنن العرب التي وأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٥٥، ومثله ١٣). إن طالب العلم يكتفي من أوصاف الأبل بالأبل ولا يضر أن يعرف أوصاف الأبل وما يتعلق بها وإن كان في علم ذلك زيادة فضل، وقد سبق بيان ذلك اشتغال بالفرع فيقول أنا لا أعني أن الانسان تعلم ذلك لكن إذا تعلم ذلك فهو زيادة فضل ولا يعنيه في كتابه هذا لأنه قائم على الأصل وما يتعلق بأولية اللغة ومنشأها وكذلك سنن العرب في كلامهم والافتتان في التحقيق والمجاز (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٥٥).

٣- في باب (سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز) : يبتدأ مفسراً بقوله : " نقول في معنى الحقيقة والمجاز: إن (الحقيقة) من قولنا حق الشيء إذا وجب " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٣٣١). ثم يذكر اشتقاقه من الشيء المحقق ، بعدها يمثل بالأمثلة ، وينقل أن هذا النوع من الكلام يصدق بعضه بعضاً من قولنا : (الحق والحقيقة والحقائق) (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٣٣١) .

ب. التفسير باسمه الصريح: عمد ابن فارس في عرض مسائله اللغوية إلى التصريح بذكر اسمه في كتابه الصحابي نحو ثمان مرات (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٣، ٥١، ٨١، ٩٧، ١٢٨، ١٩٦، ٢٧٢، ٣٣٤)، ونرى هذا في هذه المواضع:

١- في مقدمة الكتاب: علل أحمد بن فارس سبب تسمية كتابه الصحابي بذكر اسمه، فقال: "قال الشيخ الفاضل أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا أدام الله تأييده: هذا الكتاب (الصحابي) في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، وإنما عُنُونُهُ بهذا الاسم لأني لما ألفتُه أودعته خزانة الصَّاحِبِ الجليل كافي الكفاة ... " (ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٣).

٢- في باب (ذكر ما اختصت به العرب): وفي موضوع الإعراب، يقول ابن فارس: "رغم ناس يُتَوَقَّفُ عن قبول أخبارهم أن الذين يسمون الفلاسفة قَدْ كَانَ لَهُمْ إِعْرَابٌ وَمُؤَلَّفَاتٌ نَحْوِ" (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٨١) فابن فارس يرد على الذين قالوا إن الفلاسفة كان لهم إعراب وكان لهم مؤلفات في النحو، وكان ابن فارس أورد هذا القول ليرد على من يستدل به على دفع اختصاص العرب بالإعراب دون غيرهم، ويتضح ذلك لما ينقض ابن فارس هذا القول، فهو نقضه أولاً بقوله (زعم ناس يتوقف عن قبول أخبارهم) وثانياً، عندما يصرح برأيه بذكر اسمه، فيقول: "قال أحمد بن فارس: وهذا كلام لا يَعْرَجُ عَلَى مثله" (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٨١)، رد ابن فارس على أن للفلاسفة إعراب؛ فالقوم تشبهوا بأهل الإسلام وأخذوا من كتب علماء الإسلام مع تغيير بعض الالفاظ ونسبها، فيقول هذا الكلام لا يعرج على مثله؛ لانهم أخذوا العلوم من أهل الإسلام ثم نسبت الاقوال للفلاسفة، وكذلك ادعى هؤلاء القوم أن للفلاسفة شعراً، وقد استقرأ ابن فارس شعرهم فوجده قليل الماء نزر الحلاوة غير مستقيم الوزن، وفي هذا يتضح رأيه بأن الإعراب وكذلك الشعر من خصائص العرب، إذ ردَّ بهذا على القائلين بأن هذه الأمور (الشعر والاعراب) موجودة عند الفلاسفة (ينظر: ابن فارس، ٢٠٠٥، ٨١-٨٢)، وقال: "بلى، الشَّعْرُ شِعْرُ الْعَرَبِ، دِيْوَانُهُمْ وَحَافِظُ مَأْتِرِهِمْ، وَمَقْيَدُ أَحْسَابِهِمْ، ثُمَّ لِلْعَرَبِ الْعَرُوضُ الَّتِي هِيَ مِيزَانُ الشَّعْرِ، وَبِهَا يُعْرَفُ صَحِيحُهُ مِنْ سَقِيمِهِ" (ابن فارس، ٢٠٠٥، ٨٢). وقوله هذا دليل أو تأكيد على أن الشعر والعروض من ابتكار العرب.

٣- في باب (الحروف) يبتدأ ابن فارس الباب بالتصريح باسمه مفسراً له، بقوله: "قال أحمد بن فارس: هَذَا بَابٌ يَصْلُحُ فِي أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ، لَكِنِّي رَأَيْتُ فُقَهَاءَنَا يَذْكُرُونَ بَعْضَ الْحُرُوفِ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ، فَذَكَرْنَا مِنْهَا مَا ذَكَرْنَا عَلَى اخْتِصَارٍ" (ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٢٨). فابن فارس يرى هذا الباب يصلح في كتب النحو، لكنه لما رأى الفقهاء يذكرونه في كتب أصول الفقه، ذكره في هذا الكتاب على وجه الاختصار، وقوله أصول الفقه؛ لأن ابن فارس سيأتي وينص على ذلك في باب الكلام في حروف المعنى، فيقول: "رأيتُ أصحابنا الفقهاء يضمّنون كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني، وَمَا أَدْرِي مَا الْوَجْهَ فِي اخْتِصَاصِهِمْ إِيَّاهَا دُونَ غَيْرِهَا، فَذَكَرْتُ عَامَّةَ حُرُوفِ الْمَعَانِي رِسْمًا وَاخْتِصَارًا" (ابن فارس، ٢٠٠٥، ١٧٣).

الخاتمة:

أن ابن فارس تميّز في تفسيره لمسائل اللغة العربية باستعمال طرق متنوعة، مما أضفى على تحليلاته عمقاً وشمولية، إذ أظهر ابن فارس تنوعاً كبيراً في طرق التفسير التي أعتمدها، حيث أستعمل طرق عدة للتفسير في عرض مسائله اللغوية في (الصحابي) فسر بالقرآن الكريم وفسر بالحديث النبوي الشريف والأصل الاشتقاقي بالإضافة إلى أنه أعتمد على أساليب مثل التفسير بالتقسيم، وكذلك فسّر بأقواله، فتارة يفسّر ب(أقول ومشتقاتها) وتارة يفسّر بذكر اسمه الصريح.

المصادر:

. القرآن الكريم

- . أثر القرآن الكريم في تيسير النحو (دراسة وصفية تطبيقية في بعض قضايا النحو)، نهلة عبدالله خلف الوائلي ، جامعة واسط / كلية التربية ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية -المجلد ٧، العدد ١٦، ٢٠١١.
- . التفسير البسيط ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى ٤٦٨هـ) ، تحقيق : أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه ، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ .
- . تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (المتوفى ٣١٠هـ) ، دار التربية والتراث - مكة المكرمة ، د. ط ، د. ت .
- . الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- . جذر المادة اللغوية بين القدماء والمحدثين ، محمد مزعل خلاطي ، كلية التربية/جامعة واسط، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية/ج ٢/العدد ٣١/تاريخ الاصدار ١٠-١-٢٠١٨م(بحوث اللغة العربية).
- . حلية الفقهاء ، أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا الرازي (المتوفى سنة ٣٥٩هـ) ، تحقيق : الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- . دلائل الإعجاز في علم المعاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) ، تحقيق: د .عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- . الرسالة ، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى ٢٠٤هـ) ، تحقيق وشرح: أبي الاشبال احمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- . الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : الشيخ أحمد صقر ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- . صحيح ابن خزيمة ، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي - بيروت ، د . ط ، د . ت .
- . غريب الحديث ، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن ، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م .
- . قواعد التفسير جمعاً ودراسة، خالد بن عثمان السبت، دار بن عفان ، د . ط ، د . ت .
- . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني (المتوفى: ٦٤٣ هـ) حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح ، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- . المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م.
- . المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، د . ط ، د . ت .
- . مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٥٩هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر ، ١٩٧٩م.
- . الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ) ، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس ، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.